مركز فينيق للبحوث والدراسات الحقلية
Phoenix For Research and Field Studies
Gaza University جامعـــة غـــزة
فينيق
PHOENIX

ورقة تقدير موقف سياسية

بعنوان:

السلطة الفلسطينية بين اصلاح الذات والتآكل الوظيفي.. أي مصير ينتظرها؟

اعداد:

د. خالد اليازجي (رئيس المركز)

أ. ناصر عليوة (مدير المركز)

مركز فينيق للبحوث والدراسات الحقلية

2022

فلسطين - غزة - عمارة أبو شعبان - شارع المؤسسات -مقابل سلطة النقد
Abu Shaaban Building,Institutions Street, opposite the Monetary Authorty, Gaza , Palestine
info@phoenix-center.ps 082822506

مقدمة:

تتشكل السلطات السياسية في سياق تاريخي، له شروطه ومعطياته الذاتية والموضوعية، وله سياقات يولد بها وينتهي عندها. هذه السياقات او المسارات لنمو وتطور السلطة السياسية تتوقف على العديد من العوامل، كما وتخضع لجملة من الشروط، ومن أبرز هذه العوامل: المكونات التاريخية لمجتمع هذه السلطة، من أحزاب وتشكيلات سياسية واجتماعية، بالإضافة الى المكونات الرمزية من قادة تاريخيين أو قادة مؤسسين، مهدوا لهذه السلطة أو قادوها.

كذلك تخضع هذه السلطة للشروط العامة للجغرافيا السياسية المحيطة بها، والمتداخلة معها، إضافة الى النمط الاقتصادي لمجتمع السلطة ومحيطها، وبالذات مكونات الثروة وأشكال توزعها، وطريقة احتكار الثروة من قبل السلطة السياسية. كما تتأثر منظومة السلطة السياسية بعوامل أخرى، كمستويات التعليم ونوعيته والمنظومة الثقافية والقيمية، لمجتمع السلطة ومدى دور وتحكم الأيدولوجيات والأديان في نظم العلاقات بين مكونات المجتمع، ومستوى ومنسوب الوعي والممارسة الديمقراطية، وعوامل فرعية أخرى لا يتسع المجال لحصرها هنا.

لقد جاء ميلاد السلطة الوطنية الفلسطينية التي حُرمت من صفتها الوطنية كتعريف، واقتصرت على وظيفتها السلطوية كمنتج لاتفاقيات آوسلو، بين منظمة التحرير الفلسطينية بزعامة ياسر عرفات، وحكومة إسرائيل بزعامة اسحق رابين. هذه الاتفاقيات التي اتسمت بالغموض على مستوى النص، وحوت الكثير من التعقيدات والاشكاليات على مستوى المضمون، فيما يخص الحقوق الوطنية الفلسطينية، والحلول التاريخية. أو ما سمي بقضايا الحل النهائي التي تُركت في مجاهيل المستقبل الغامض، الذي واكب نشوء وتطور السلطة الفلسطينية، التي شهدت حقبتين: الأولى قادها الراحل ياسر عرفات واتسمت بشرطها الذاتي، الذي يمكن أن نطلق عليه توصيفاً وليس تعريفاً، بحقبة ياسر عرفات "الحقبة العرفاتية"، والتي كانت امتداد لقيادة الراحل ياسر عرفات لمنظمة التحرير الفلسطينية. والحقبة الثانية هي حقبة الرئيس عباس وحركة حماس، هذه الحقبة التي سوف نتناولها بالتحليل والتقييم والتقدير.

حقبة ما بعد الراحل ياسر عرفات، اتسمت بدخول حركة حماس الى مبنى السلطة الفلسطينية، على مستوى البنية التشريعية، والبنية التنفيذية. فحماس التي حصلت في انتخابات عام 2006 على الأغلبية بمقاعد المجلس التشريعي، وكلفت بتشكيل الحكومة بناء على ذلك، أصبحت جزءاً أصيلا من منظومة السلطة الفلسطينية، حتى بعد توضع ما يعرف بالانقسام، وسيطرة حماس على قطاع غزة وابعاد أبو مازن وحزبه السياسي "حركة فتح" الى الضفة الغربية، والذي أنتج منظومتين سياسيتين منقسمتين في اطار مبنى السلطة الوطنية الفلسطينية، مع احتفاظ الرئيس أبو مازن "بالجدة" منظمة التحرير الفلسطينية، والتي سعى جاهدا الى الحفاظ على بنيتها القديمة؛ للحيلولة دون مشاركة حركتي حماس والجهاد الإسلامي.

ورغم حالة الالتباس في العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية، التي أفرغت من كل مضامينها وأدواتها وأدوارها الوطنية، وتم اخضاعها للسلطة الوطنية الفلسطينية في عملية استقلاب سياسية خطيرة، مرت دون اعتراض أو معارضة من مختلف القوى السياسية. فالسلطة الوطنية الفلسطينية التي اعتبرت ذراعا من أذرع منظمة التحرير، ابتلعت المنظمة وحولتها لأداة في الصراع السياسي، الذي شهده مبنى السلطة الفلسطينية بعد العام 2006. واذا كان الراحل ياسر عرفات وجه الضربة الكبرى لمنظمة التحرير، في مجلسها الوطني المنعقد في غزة عام 1998، الذي شهد أكبر عملية تنازل عن الحقوق الوطنية، من خلال تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني؛ للتكيف مع اشتراطات حكومة الاحتلال ومتطلبات المجتمع الدولي.

والضربة التالية التي تلقتها منظمة التحرير في حقبة الرئيس أبو مازن، تمثلت أولاً في تعطيل دور منظمة التحرير الفلسطينية في إدارة التجمعات الفلسطينية الكبرى خارج ولاية السلطة الفلسطينية، والبدء بعملية تفكيك منظمة التحرير، وإعادة صياغتها بعيداً عن العملية الديمقراطية وآلياتها وتكريساً لحكم الفرد الذي رسخه الرئيس أبو مازن، والذي حول منظمة التحرير لبنية مفرغة، من أدواتها المؤثرة، ومحكومة بسلطة الفرد المطلقة في تشكيلاتها وقراراتها وأدوارها. هذا النموذج نموذج سلطة الفرد القائمة والمستندة الى الأدوات الأمنية، نقلها الرئيس أبو مازن الى السلطة الفلسطينية.

السلطة الوطنية الفلسطينية في حقبة أبو مازن.. تحولات ومآلات.

دخلت السلطة الفلسطينية في حقبة الرئيس أبو مازن في متحولات بنيوية ووظيفية عميقة معقدة، نهدف في هذه الورقة لتحليل هذه المتحولات والوظائف والأدوار، التي اتسمت بها السلطة الفلسطينية منذ تولي الرئيس أبو مازن مقاليد الحكم في انتخابات العام 2005.

وقد جاءت هذه التحولات في الأدوار والوظائف والبنية، محكومة ومحددة بعوامل متعددة ومعقدة، ولعل أبرزها والعامل الأكثر تحديداً، هو الوظيفة التي تؤديها السلطة الفلسطينية، كمنتج من منتجات اتفاقية أوسلو وتحولاتها في مجرى الصراع، بين الشعب الفلسطيني وسلطة الاحتلال الإسرائيلية، هذا الصراع بأبعاده الوطنية مع قوة الاحتلال، حول هذه السلطة من سلطة تمثل الشعب الفلسطيني، وتدافع عن مصالحه وأهدافه ووجوده، الى سلطة ملحقة بالاحتلال. هذا الالحاق الذي حول السلطة الفلسطينية عبر عملية معقدة، الى أداة من أدوات الاحتلال بوظائف ومسميات فلسطينية من حيث الشكل.

ولعل أبرز هذه الوظائف والأدوات، الوظيفة الأمنية كوظيفة رئيسية، والوظائف الإدارية المدنية، إضافة الى الوظيفة السياسية المتمثلة بتعطيل المنظومة الوطنية الفلسطينية الشاملة، المتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية بمختلف طبقاتها البنيوية، ومؤسساتها الرافدة لها، كالمنظمات الشعبية والنقابات والاتحادات الوطنية. هذه المنظمة التي شكلت تاريخياً البنية الفوقية للنظام السياسي الفلسطيني، الذي اتسم بالديناميكيات السياسية الفاعلة، التي حافظت على وحدة الشعب والقضية. كما عبرت بشكل نسبي عن مستوى تطور المنظومة الديمقراطية للنظام السياسي، ومنعكساتها القيمية المتمثلة بالشراكة والمشاركة السياسية ووحدة الموقف، والبرنامج بحده التوافقي.

كل هذا أصبح من ارث الماضي أمام التحولات التي شهدتها السلطة الفلسطينية في حقبة الرئيس أبو مازن، هذه التحولات بإمكاننا تحديد ابرز ملامحها وفق الترتيب الصوري، لاظهارها مع التأكيد على التداخلات القائمة بين تلك الخصائص والمتغيرات.

أولاً: اتسم مبنى السلطة الفلسطينية وبرنامجها السياسي في عهد الرئيس أبو مازن، بالقطيعة المتسارعة مع ارث الراحل ياسر عرفات السياسي والإداري، هذه القطيعة والقطع لاحقاً شملت البرنامج السياسي الوطني، آليات إدارة النظام السياسي، أدوات وآليات الصراع مع الاحتلال. واذا تناولنا هذا التغير بطريقة مكثفة فان باستطاعتنا التقاط المتغيرات التالية:

1. تكريس سلطة الفرد المطلقة، وما يتبعها من آليات حكم ومنظومات تحكم وقمع وعمليات اقصاء سياسي، وبناء نظام زبائني يقوم على الحظوة والاستزلام، وهو أقرب الى نُظم العبودية السياسية القائمة على القمع والتنكيل والتهديد، مع تفعيل وتضخيم بطانة الفساد السياسي والمالي والإداري، وبروز حكم وتحكم العائلة في الإدارة والمقدرات والسياسات.

هذه الخصائص انعكست على برنامج السلطة الفلسطينية، من حيث العلاقة مع سلطة الاحتلال كدائرة أولى محددة لوجودها، تتلوها لاحقاً العلاقة مع المحيط الإقليمي والعربي الذي شهد انحساراً في العلاقات العربية الفلسطينية، وتراجعاً وتنازلاً عن الوجود الفلسطيني وبالذات في دول الطوق، انتقالاً الى حزام العلاقات الدولية، الذي فقد الكثير من حضوره وتأثيراته على الصراع مع سلطات الاحتلال. ولعل ابرز مؤشرات هذه القضية: اتساع سعة مساحات التطبيع العربي الإسرائيلي، وغياب الحلفاء الدوليين التقليديين.

2. شهد مبنى السلطة الفلسطينية أطول وأعقد حالة انقسام سياسي، بذراعيه حركتي "فتح و حماس"، والتوضعات السياسية المحيطة بكل منهما. هذا الانقسام الذي جاء في جذره هدفاً رئيسياً لسلطات الاحتلال، وحكومتها. أصبح يشكل سمة النظام السياسي الفلسطيني الراهن، وتحولت عملية معالجة الانقسام، او ما يسمى بالمصالحة الوطنية الفلسطينية الى البرنامج السياسي للشعب الفلسطيني، أي أن عملية الانقسام تقدمت واستحوذت على الحياة السياسية للشعب الفلسطيني، وقواه

السياسية وعلاقاته الإقليمية والعربية، الى الحد الذي وصلت معه قضية المصالحة، وتحولت الى ملهاة سياسية.

هذه الملهاة التي استنزفت النظام السياسي الفلسطيني، وشوهت منظومة العلاقات الوطنية، ودفعت بالمحيط العربي والإقليمي لإخضاع القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني لسياساتها وصراعاتها البينية الإقليمية والدولية. الا أن المسألة الأكثر خطورة هو تحول الانقسام، بكل معبراته وصيغه الى محدد للعلاقة مع الاحتلال، سواءً بالاستقواء بالاحتلال وأدواته المختلفة، أو بالصراع مع الاحتلال بجولات الحروب والعمليات العسكرية. كل ذلك بغية توسيع مساحات السيطرة على النظام السياسي من قبل طرفي الانقسام.

ان خطورة خاصية الانقسام تكمن في تراجع وانحسار برنامج التحرر الوطني، بكل مكوناته وأدواته، والذي لم تجري عملية تجديده وتطويره، وفق تطور متغيرات المشروع الصهيوني الكبير، المتمثلة في النفي والالغاء، التهجير والتجسير للشعب الفلسطيني، بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر. وعليه فإن عملية الانقسام التي تأبدت في النظام السياسي الفلسطيني، كانت ولا زالت وستبقى أداة من أدوات الاحتلال الموجهة ضد الشعب الفلسطيني بأدوات فلسطينية، ومن غير أي كلفة سياسية تقع على عاتق سلطة الاحتلال.

3. تجديد الحياة الحزبية لطرفي الانقسام، وتجميدها وتكلسها في النظام السياسي العام.

شهدت حقبة الرئيس أبو مازن ظاهرة سياسية فريدة من نوعها، اذ برزت ظاهرة الانتخابات الحزبية، والمؤتمرات العامة للأحزاب والفصائل لدى كل من حركتي فتح وحماس والفصائل الأخرى، بغية تجديد بنيتها الحزبية والتنظيمية والسياسية، على إيقاع معطى الانقسام؛ فعملت الحركتان "فتح وحماس" كل على حدى في الحفاظ على آليات الانتخاب الحزبي والتحول الداخلي، وتجديد القيادات في الصف الأول والثاني، باحترافية عالية بدت وكأننا نمتلك نظاماً سياسياً ديمقراطياً خالصاً

لإضفاء شرعية حكم الاستبداد في الضفة وغزة، واجراء التكيفات مع المتطلبات الإقليمية والدولية.

وبغض النظر "وهذا الغض للنظر مؤقت" عن الصراعات الداخلية التي تشهدها الحركتان، ومراكز القوى، وعمليات الجذب والنبذ الواسعة داخلهما وفق منظومة المصالح والرؤى السياسية، فإن هاتان الحركتان المشكلتان للسلطة الفلسطينية بكتلتها الكبرى لم ينقلا العملية الانتخابية الى النظام السياسي الفلسطيني، لا على مستوى المجلس التشريعي أو رئاسة السلطة أو النقابات والهيئات الشعبية. وعلى ما يبدو فقد توافق طرفي الانقسام على قضية كبرى فيما بينهما، تمثلت في حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في الانتخاب والتعبير والتغيير، وقصرت هذا الحق على حالتها الحزبية، حيث اكتفت بإدارة الجماعات السياسية وتدوير الأوراق الانتخابية بين ايديها، وحرمان المجتمع الفلسطيني منها.

وقد أسفرت عملية الغاء الانتخابات في العام 2021، عن جزء من حالة التوافق على تغييب العملية الديمقراطية، ومنعها عن مبنى السلطة الفلسطينية المنظمة. وهنا قد يبرز التساؤل، لماذا؟، الجواب المباشر والمتحقق يكمن في القلق الذي اعترى السلطة الفلسطينية بأحزابها وحركتها التقليدية من قوى التجديد، وبالذات القوى الشبابية. التي طفت على سطح القوائم الانتخابية الجديدة على النظام السياسي الفلسطيني.

ان طبيعة القوى السياسية المحافظة والغير ديمقراطية، تسعى الى تأبيد الحالة الراهنة لأنها تخشى التغيير والمحاسبة والمسائلة، فمن الخير وحسن الطالع أن تحكم القوى السياسية والأحزاب المجتمعات بالأدوات الأمنية، ووسائل الترهيب والترغيب الأخرى، بعيداً عن البرلمانات، والمسائلات، واسقاط الحكومات، واجراء الانتخابات الدورية او المبكرة، فالرئيس عباس يحكم بولاية منتهية منذ ما يزيد عن 13 عاماً، وكذلك حركة حماس تحكم قطاع غزة بلا أي مرجعية تشريعية، او سياسية وطنية.

هذه الحالة التي يمر بها النظام السياسي الفلسطيني، لا تقتصر مخاطرها على الفساد السياسي والإداري والمالي، ولا الى كسر وقطع عملية التنمية الديمقراطية ومساراتها التاريخية، ولا الى تكريس صورة مشوهة للشعب الفلسطيني، الذي تغيب عنه الحياة الديمقراطية وآلياتها المختلفة. بل انها تضرب أسس وجود الشعب الفلسطيني، وأسباب مناعته وقوته المتمثل بوحدته على اختلاف شتاته الجغرافي، من خلال البنى والمنظومات والأدوات الديمقراطية، وكذلك تفقده أداة من أدوات الصراع مع المحتل، الذي يقدم نفسه باعتباره واحة الديمقراطية في صحراء المنطقة.

يضاف الى كل ذلك، حقن المجتمع الفلسطيني بآليات القمع الذاتي والسيطرة عن بعد، والانكماش والانكفاء عن الفعل والفعالية الوطنية، والمشاركة السياسية التي باتت تقتصر على منظومات السلطة السياسية بموظفيها ومحازبيها، يضاف الى ذلك ميل النظام السياسي الى ضرب منظومة القضاء، وإلغاء استقلاليتها مما يعكس تدهوراً في العلاقات الداخلية بين المنظومات الاجتماعية المختلفة، ويفقد المجتمع قوة ورهبة القضاء في الفصل والحكم في اختلافات الأفراد والجماعات فيما بينهم، كما يفضي تعطيل القضاء وتحويله الى أداة تنفيذية بيد السلطات الى ضرب منظومة قيم حقوق الانسان، وصولاً الى التصفيات السياسية الفردية والجماعية، وليس انتهاءً بالسيطرة والاخضاع للسلطة الرابعة الصحافة والمؤسسات الإعلامية، التي تحولت الى الملكية الخاصة للأحزاب والجماعات السياسية.

4. تحجيم وتقزيم الأحزاب والقوى السياسية، وتفكيك واحتواء منظمات العمل الأهلي والمدني. هذه السياسة رافقت حقبة الرئيس أبو مازن وحركة حماس في إدارة النظام السياسي، وهذه خاصية من خصائص الحقبة الراهنة، حيث اتسمت بالاستقطاب الحزبي داخل النظام السياسي، والقائم على "الاستزلام والزبائنية السياسية"، والخضوع للجغرافيا السياسية. فالحياة الحزبية في شقي الوطن تدار من خلال

الأجهزة الأمنية، ومراكز التحكم السياسية. مما أفضى الى تحول العمل الحزبي والسياسي الى حالة من التكيف الاضطراري، أو العجز التاريخي عن تطوير ذاتها وآداء مهماتها على الصعيد الوطني والمجتمعي.

وهذه الحالة تنسحب بتعبيرات وأدوات أخرى، على النقابات والهيئات الوطنية ومنظمات العمل الأهلي، كما اتسمت بصورة خاصة حالة حركة فتح بوصفها الحركة التي قادت النضال الوطني الفلسطيني على مدار نصف قرن ونيف، اتسمت بتعرضها الى حالة من التفكك والنبذ وفقدانها لخاصية الجامع الوطني، سواءً على الصعيد الأيدلوجي او السياسي، فلم تعد حركة فتح هي حركة الشعب الفلسطيني الواسع، بل تقلصت الى حركة الفرد الزعيم، التي تمت إعادة تفصيلها على قياسات اللحظة السياسية التي يحددها رئيس الحركة ورأسها، وهذه الخاصية انسحبت أيضاً على حركة حماس وان بتعبيرات مختلفة، فحركة حماس التي شكلت الرديف لحركة فتح والبديل التاريخي، أصيبت بأمراض السلطة وانعكاساتها المختلفة، فأصبحت حركة حماس في اطار النظام السياسي. حركة ذات مصالح منفصلة عن جماهيرها، أي أنها أصبحت حركة لذاتها لا لمجتمعها من خلال تشكل حركة الجماعة على حساب حركة المجتمع، إضافة الى عمليات التطويع والاستفراد السياسي بالشأن الوطني وقضاياه المصيرية.

ثانياً: عملية التدافع في النظام السياسي الفلسطيني بين القديم والجديد، ممكنات الإصلاح واحتمالات التغيير:

على ضوء ما تم تشخيصه لأهم خصائص النظام السياسي الفلسطيني بمختلف مكوناته، يبرز السؤال: هل ثمة إمكانية لإصلاح النظام السياسي الفلسطيني، سواءً تلك الدعوات الصادقة والمسؤولة المطالبة بإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وإعادة الحياة لمؤسساتها وتطوير برامجها، أم تلك الدعوات والمطالب الخاصة بتطوير السلطة الفلسطينية بمختلف أدواتها ومركباتها، سواءً عبر التوافق الوطني العام والشامل، أو عبر الآليات الديمقراطية؟

تبدو عمليات الإصلاح والمطالب المتعددة المنطلقة في اطار المفهوم الإصلاحي الخاصة بمنظمة التحرير الفلسطينية، هي دعوات ومطالب أقرب الى الرومانسية السياسية، والحنين التاريخي منها الى الواقعية والضرورات التاريخية. فمنظمة التحرير بشروط نشأتها وأدواتها في منتصف الستينات من القرن الماضي، لم تعد قائمة. فمن حيث الشرط التاريخي الكبير المتمثل بحالة اللجوء المكثفة بالمخيم الفلسطيني، هذا الشرط قد اندثر بالمعنى التاريخي، فلا المخيم بكل مكوناته قائم وفاعل بأدواره السياسية والاجتماعية والثقافية، ولا اللجوء كمفهوم حق عودة تمثل بشعار "عائدون" يشكل أولوية في الحياة السياسية والوطنية الفلسطينية، وهذا لا يعني بالضرورة أو بالشرط التنازل عن حق العودة أو المساس به، لأي نظام سياسي مستقبلي.

إضافة الى تغير الشرط الإقليمي والدولي، فلا النظام الناصري قائم ولا النظام العروبي موجود. وفي شرطه الدولي، اندثر الاتحاد السوفييتي، ودول عدم الانحياز والصين لم تعد هي صين دعم حركات التحرر الوطني، انها صين اقتصاد السوق والعولمة. يضاف الى ذلك أن التطورات التي واكبت المجتمع الفلسطيني في الداخل والشتات قد تبدلت كلياً، عن شرط الستينيات، والسبعينيات، والثمانينيات من القرن الماضي، فلم تعد موائمة لبنية كبنية منظمة التحرير الفلسطينية، التي استندت على الائتلاف الفصائلي المشكل من فصائل العمل الوطني المسلح، هذه الفصائل التي استنفذت دورها التاريخي، وتقلصت أدوات فعلها المقاوم لا بل ربما اندثرت.

كذلك تبدلت المواقع الاجتماعية للشخصيات المستقلة عن الفصائل، والتي أسهمت في تشكيل منظمة التحرير وهيئاتها. هذا التبدل الناجم عن تغير الشروط التاريخية والاجتماعية والسياسية، يحتاج الى معبرات وأدوات تتناسب والمعطيات التي برزت في الحقبة الجديدة، ولعل تجربة فلسطينيين الـ 48 والتجديدات التي شهدتها الحياة السياسية هناك، خير مؤشر على فهم ضرورة تجديد الأدوات والأحزاب، ومغادرة الحالة الضمية للقديم، فالتجديد لا يتنافى مع التمسك بالحق التاريخي، ولا يتعارض مع الإصرار والتصميم على الهوية الوطنية ومركباتها، وهذا المثال لو أردنا توسيعه واطباقه سنجده يتجسد في اللحظة السياسية الراهنة، التي تحاول تأكيد ذاتها خارج

النظام السياسي الرسمي، المتمثل بمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، وهذه الظواهر وان بدت جنينية وغير مكتملة الملامح، ولكنها تؤشر على ضرورة التجديد وولادة الجديد.

استخلاصات:

أولاً:

أن هذه السلطة بحكم بنيتها وأدوارها ووظائفها غير قادرة على اصلاح ذاتها، هذا العجز يضع كل منظومة السلطة الفلسطينية في التآكل والتدهور والتراجع، تتآكل شرعيتها وتتراجع أدوارها ووظائفها، وتتدهور قدرتها على البقاء. وتالياً نحن أمام دخول هذه السلطة في الأنساق الأخيرة لوجودها بوصفها حالة وظيفية وليست حالة وطنية، نظراً لـ:

1. انسلاخها عن تمثيل المشروع الوطني.
2. انسلاخها عن الجماعة الوطنية الكبرى وارتباطها بحالتها الحزبية والزبائنية.
3. كما أنها فاقدة الوعي الجمعي الذي يرفعها الى مصاف البرنامج الوطني وتفرعاته ويدخلها في اطار علاقات بنيوية نفعية استخدامية.

ومن هنا تدخل السلطة في حالة التهميش الإقليمي والدولي، وتتحول الى حواشي سياسية طرفية، غير حاضرة وغير فاعلة، الا بوصفها حالة من الوجود التمويهي، وهذا تجسد في المتحولات الإقليمية الأخيرة، سواءً على خلفية التطبيع، أو متحولات العلاقة الايرامريكية في الإقليم.

ثانياً:

انفصال السلطة السياسية بشقيها في غزة ورام الله عن الجماعة الوطنية الكبرى.

من أحد أهم أسباب عدم إمكانية اصلاح السلطة السياسية، ولاحقاً ضرورة استبدالها أو تجديدها بالمعنى الكلي، هي عملية الانفصال التاريخية الكبرى، التي تمت تراكمياً بين السلطة السياسية كأداة حكم وتحكم، والحركة الوطنية الكبرى كحامل وطني شامل للمشروع الوطني الفلسطيني.

هذا الانفصال بغض النظر عن آليات فعله أو ادراك مخاطره من قبل السلطة السياسية، فانه بات متوضعاً وقاطع شوطاً الى حدود القطيعة مع الجماعة الكبرى، وعليه فكلما تعمقت أزمة العلاقة بين السلطة السياسية والجماعة الوطنية الكبرى ، فان الانهيارات التي تصيب مبنى السلطة السياسية تتمظهر في العديد من المظاهر والأدوار السياسية، وفي حالة السلطة الفلسطينية بشقيها تبدو مظاهر الانفصال عميقة ومتجذرة، الى الدرجة التي تدفع مبنى السلطة في غزة ورام الله، من حيث الشكل الى التوافق والتواؤم والتوحد في إدارة أزمتها من الجماعة الوطنية الكبرى مثال " الغاء العملية الانتخابية بالتوافق" أو مثال آخر "ما حصل في اعلان الجزائر بالتوافق".

ثالثاً:

فقدان السلطة السياسة القدرة على بناء شبكة علاقات إقليمية ودولية تمثل مصالح الجماعة الوطنية الكبرى، وهذا يعود الى المتحولات التي أحدثتها السلطة السياسية لذاتها، من خلال بناء شبكة مصالح وكتلة مصالح ذاتية " لكبار رجال وأعيان السلطة".

هذه الكتلة من المصالح لا ترتبط بشبكة الاحتياجات الوطنية ولا تغذيها، وعليه تحولت شبكة المصالح الخاصة بالطبقة السياسية النافذة، الى لجام تجر من خلاله وتوجه من المراكز الإقليمية والدولية، وهذا ما يمكن أن نطلق عليه فقدان المناعة الوطنية، هذا الفقدان للمناعة الوطنية يحول مبنى السلطة ويوزعه في ارتباطات زبائنية على العواصم الإقليمية والدولية الفاعلة. وعليه ينشأ ما يمكن أن يسمى بالسلطة السياسية المتناثرة ومتوزعة على مساحات مصالح طبقتها.

هذا التناثر والتوزع يحول دون القدرة على اصلاح ذاتها نظراً لعملية التوزع والتموضع المتعددة المراكز والأطراف " العلاقات مع إيران وحلفاءها، والعلاقات مع العربية السعودية وحلفاءها"

هذه الوظيفة تعزز مظهرين خطيرين من مظاهر الانقسام:

1. الانقسام بين مركبات السلطة السياسية أحزاب وفصائل وجماعات مصالح.

2. والمظهر الآخر الانقسام داخل الفصيل الواحد، وبفعل تعدد الولاءات والارتباطات.

رابعاً:

العامل الإسرائيلي الذي يعتبر من أخطر وأهم العوامل الفاعلة في تفكيك واضعاف مبنى السلطة السياسية الفلسطينية، ليس فقط بغية اخضاعه، ولكن بفعل العامل الرئيسي الذي لا يبدو ظاهراً على سطح العلاقات الظاهرة أو المستترة. هذا العامل يتمثل في الأزمة البنيوية والسياسية التي تحياها إسرائيل كدولة وكيان محتل.

هذه الأزمة التي تسمى أو تعرف بأزمة النمو وأزمة فائض القدرة، تنقلها إسرائيل الى السلطة الفلسطينية مما يعمق أزمة الطرفان، فالطرف الإسرائيلي بأزمته التاريخية وان كان أقدر على إطالة عمرها بحكم ممكنات القوة لديه، فانه ينقل هذه العدوى الى السلطة الفلسطينية وهي الأضعف والأقل مناعة، مما يسهم بشكل تراكمي الى استنفاذ السلطة الفلسطينية بمختلف مركباتها، القدرة على اصلاح ذاتها، وتالياً التدهور الذي يصيبها مما سيدفع إسرائيل الى خلق بدائل جديدة أو متجددة لهذه السلطة. أو استنباتات من داخلها تؤدي الوظائف المطلوبة منها.

خامساً:

وصول السلطة السياسية بمكوناتها الحزبية والتنظيمية والاجتماعية الى حالة الهرم والشيخوخة التاريخية، والنفاذ النهائي لمخزون الفعل الوطني لديها، هذه النهايات هي نهايات موضوعية حتمية لا بد من تقبلها والاقرار بها بوصفها تخضع لقانون الحقب التاريخية، نشوء وارتقاء، وغياب أو فناء.

وبحكم قوة فعل التاريخ وقوانينه الصارمة، والقائمة على قاعدة لا خواء ولا فراغ في حياة الأمم والشعوب والمجتمعات، إن غياب إمكانية أن تصلح السلطة ذاتها بفعل العوامل التاريخية أعلاه. فان هذه العوامل التاريخية أيضاً بدأت تبرز قوانينها بولادة البدائل، سواءً عبر ظواهر متعددة أو عبر مظاهر كبرى، تشتق حالة خلقها وتحديد هويتها من خلال اجتراح أدوات وأشكال وبرامج متجددة للصراع، والذهاب نحو تعريف تدريجي للهوية، سواءً ببعدها المعبر عن الجماعة

الوطنيــة الكبــرى، أو تعريفهــا لــذاتها علــى المســتوى الــوطني، ولــيس انتهــاءً بتعريــف هويتهــا الأيدولوجية، ليس فقط على المبنى الفلسفي أو الديني، ولكن أيضاً بالمعنى الثقافي والاجتماعي.